

تعييدات المرحلة الانتقالية

أنس وهيب الكردي

ليس سهلاً أبداً أن يصل أي نزاع إلى خواتمه بل إلى التسوية السلمية غالباً، لأن القضايا الأكثر تفجراً، تظل معلقة إلى النهاية، وقد تؤدي محاولة حلها إلى العودة للسلح، لمن يقدر عليه، والأزمة السورية بكل الأحوال، ليست هنا استثناء، فهي لا تزال تنتظر الانتقال من مكافة داعش إلى التسوية السياسية، التي تتعد محطات إعادة إطلاقها.

مرت أوروبا قبل قرنين من الزمن بالتجربتين، فالمتجموعن في العاصمة النمساوية فيينا اختبروا احتمال العودة إلى القتال بعد بلوغ المرحلة الختامية للحروب النابليونية عندما كانت الصراعات على مستقبل بولونيا وولاية الساكس الألمانية، أن تغرق المتحالفين المنتصرين على نابليون، في نزاع جديد فيما بينهم، كما أن تحالف هولاء المنتصرين شارف أكثر من مرة، على التفتك، لدى محاولتهم الانتقال من ميادين الحرب إلى كواليس الدبلوماسية لبحث آفاق السلام مع إمبراطور الفرنسيين المهزوم.

ولا تشذ الأزمت المترابطة التي تشهدنا منطقة الشرق الأوسط عن ذلك، وبالأخص الأزمة السورية المتواليّة الفصول منذ سبع سنوات وتيف. يخفي الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي دونالد ترامب في فينتام، والذي قصداً منه تنظيم الانتقال بسورية من مرحلة داعش إلى التسوية السياسية للأزمة، صعوبة وتعقيد هذا الانتقال، الذي تمت مقارنته بالكلمات المنقمة وحدها، من دون توضيح آليات محددة، فلا شيء يضمن أن تكون المظلة الروسية الأمريكية كافية فعلاً لإدارة هكذا انتقال، هذا إذا كان الطرفان جديين وراغبين به من الأساس، في ظل ممانعة إقليمية ومحلية لا شك حولها.

على المره تفحص قوة ومثانة المظلة الروسية الأمريكية، التي أنشأها اتفاق بوتين ترامب فينتام، الذي استهدف تفكيك البنى الخاصة بمكافحة تنظيم داعش في سورية، وأبرزها الوجود الأجنبي والسلاح المرتبط بتحقيق أهداف الحملة ضد داعش.

ينص الاتفاق على تجريد مناطق المسلحين من السلاح بالتدريج وهذه «خطوة أمريكية»، مقابل العفو عنهم ومهمجهم بالمنظمة السورية وهذه «خطوة روسية»، ومقابل ترك حرية العمل لموسكو في مسار أستانا كاتنرال أمريكي. أصرت واشنطن على جعل جنيف بمثابة المسرح النهائي للتصديق على أي اتفاق تسوية للأزمة السورية.

كذلك، عند بوتين وترامب اتفاق عمان التكميلي بشأن «منطقة خفض التصعيد» في جنوب غربي سورية، الذي يستهدف إتاحة المجال أمام القضاء على ما تبقى من تنظيمي داعش وجبهة النصرة «المنحلة» في المنطقة، كما مدا العمل باتفاق عدم التصامم في شرق البلاد.

وتفاهم الأمريكيين والروس على بداية خروج قوات التحالف الدولي من شرق سورية، مقابل انسحاب أخرى متزامنة، لم تحدد ماهيتها، ولم يخف الروس عزمهم إجراء سحب لقسم من قواتهم المنتشرة في سورية.

هذه التفاهات التي أرستها قمة فينتام، كانت بمثابة المحرك للمراثون دبلوماسي أطلقه الرئيس الروسي أعاد الزخم إلى التسوية السياسية للأزمة السورية بعد سبات طويل، ففزت خلاله القضايا العسكرية إلى الواجهة، سواء أكانت متعلقة بالمرحلة الختامية من الحرب على داعش، أو جولات أستانا التي كرس مسار خفض التصعيد. إلا أن الدبلوماسية التي مهتد للاتفاق في فينتام، أخفت عدم تفاهم الجانبين الروسي والأمريكي على الكثير من النقاط المعقدة العميقة للأزمة السورية، والتي زاندها السنوات تعقيداً، فالاتفاق يهين الأرضية لإسداد الستار على مكافحة داعش، لكن التناقض واقع ما بين الأهداف الأمريكية من الاتفاق، وتلك الروسية؛ إذ بينما نهب الأمريكيون إلى فينتام وفي ذهنهم نق إسفين بين الروس والإيرانيين، وتوفير هدوء في مناطق شرقي نهر الفرات يمكن حلهاهم في تجمع «قوات سورية الديمقراطية – قسد» من هضم الأراضي التي سلختها من داعش وبناء استقرار أمني وسياسي، وقعت موسكو الاتفاق على منع الانهيار الكامل للعلاقات الأمريكية الروسية على الأقل خلال الأشهر المقبلة، التي ستشهد إطلاق الحملة الانتخابية الرئاسية في روسيا.

ومن نافلة القول إن الكرملين لن يتخلى عن إيران، ليس لأن علاقة موسكو وطهران هي ضمان استمرار الاستقرار الراهن في سورية ومفتاح الوجود الروسي بالبلاد فقط، بل لأن الروس لا يفضلون الجلوس قبالة الأمريكيين وحلفائهم في المنطقة لوجههم بمعزل عن الإيرانيين، لما له من تأثير سلبي على قوة المفاوض الروسي، أيضاً، تهتد التحقيقات في واشنطن بدور روسي مزعوم في انتخابات الرئاسة الأمريكية العام ٢٠١٦ الماضي، أي جهود مشتركة روسية أمريكية في سورية وغيرها، إن لم تؤد إلى نسفها.

وإذا كانت التسوية النهائية للأزمة السورية بعيدة نسبياً، فلن تكون روسيا وإدارة الولايات المتحدة أو غيرها، مستعدين للتنازل عن أرواقهم، بل سيجاهدان للاحتفاظ بما لديهم وزياتها حتى لحظة الجلوس على الطاولة والتوصل إلى اتفاق، الأمر الذي يعني أننا أمام مزيد من اختبارات القوة والمناورات. لذلك، لن يكون بمقدور اتفاق فينتام الصمود حتى التوصل إلى تسوية قضايا الحل النهائي للأزمة السورية، فإما أن يضيئ المزيد من التعقيد على تلك القضايا، أو يزل تمهيداً لاتفاق أخرى لا يزال العمل جارياً عليها وراء الكواليس.



قوات عسكرية تركية في الرحيانية قرب الحدود السورية (رويترز – أرشيف)

وكان ترامب أبلغ نظيره التركي رجب طيب أردوغان في مكالمة هاتفية الأسبوع الماضي أن واشنطن لن تدعم الدعم العسكري للشركاء على الأرض في سورية.

وحتى الآن، وفق «رويترز» تقول وزارة الدفاع الأمريكية «البيتاغون» إنها تراجع «تعديات» في الأسلحة للقوات الكردية السورية التي ترى أنقرة أنها تمثل تهديداً.

وقال ماتيس: إن «وحدات حماية الشعب الكردية المتحدة ستوقف تسليح ووحدات حماية الشعب الكردية قال ماتيس: «نعم سنمنضى تماما وفق ما أعلنه الرئيس».

وكانت تصريحات صدرت عن قيادات في التحالف قبل أيام أكدت أن ما يربو على ٤٠٠ من مشاة سورية الأمريكية سيغادرون سورية بمدفعيتهم بعد المساعدة في انتزاع السيطرة على مدينة الرقة من داعش، واعتبر ماتيس أن ذلك يأتي في إطار تغيير الولايات المتحدة لتشكيل قواتها لدعم الدبلوماسيين لوضع نهاية للحرب.

وكان المتحدث باسم دائرة الشرق الأوسط في «البيتاغون»، إريك باهون، قال أول من أمس في هذه الحالة.. عليها الانسحاب..»

أميركا تصفي حساباتها مع تركيا على حساب سورية

هايتس: تركيزنا سيتجه إلى الاحتفاظ بالأراضي وسحب السلاح من الأكراد

سلو: أميركا وقيادة «قسد» اتفقتا

على تهريب داعش من الرقة

| وكالات

كشفت المناطق السابق لمليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد» عن أن الولايات المتحدة قدمت أسلحة ثقيلة ومطورة لمسلحي تنظيم داعش الإرهابي تحت ستار دعم «قسد»، وأشار إلى تورط الأخيرة بتهريب مسلحي التنظيم، بالاتفاق بين قيادة «قسد» والقيادة الأمريكية. وقال سلو الذي انشق مؤخراً عن الميليشيا، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأخبار: إن «الولايات المتحدة قدمت أسلحة ثقيلة ومطورة لمسلحي داعش تحت ستار دعم قسد».

وحول سبب تسمية «قسد» بهذا الاسم، قال سلو: «هو اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع القيادة الكردية»، وأضاف: «تكلموا عن وحدة المكونات (الخاصة بقسد) ولكن لا وجود لهذا الأمر. والمكون الأساسي هو الكردي، والقيادة الأساسية التي تمتلك كل القرارات هي قيادة «بي كا كا» الإرهابية.

وتابع: «تكلموا عن القضاء على الإرهاب، فوجدنا أنه حين يجري القضاء على الإرهاب نرى عملية تهريب لعناصر تنظيم داعش، ووجدنا أن العملية تمت بالاتفاق بين قيادة قسد وقيادتها (العام) شاهين جيلو والقيادة الأمريكية».

واعتبر، أن الهدف من التشكيل هو «مجرد شعارات زائفة وبعيدة عن الواقع، أرادوا من خلالها التأثير على تفكير المواطن الموجود في تلك المناطق والإيحاء بأن «قسد» لديها قوات محررة وقوات تعمل على القضاء على الإرهاب وقوات ستجلب للمواطن الحرية والكرامة والعدالة وغيرها».

واسترد قائلاً: «غير أنه للأسف الذي حصل هو تدمير للمدن وتشريد وقتل السكان حتى عند وضعهم ضمن مناطق محمية، كانوا يقومون بعملية ابتزاز للسكان، وقتلهم وشردهم ومدروا ديارهم وبيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم».

وأضاف: إن هدف واشنطن من دعم «قسد» هو أن «يصوروا الإدارة الأمريكية على أنها قضت على الإرهاب».

مشيراً إلى أنه «في الحقيقة الولايات المتحدة هي التي تدير قسد». وحول أعداد مسلحي «قسد» قال سلو: ليس هناك إحصائية ثابتة، والإحصائية التقريبية أن هناك حوالي ٥٠ ألفا بين مقاتل ومقاتلة، وأكثر من ٦٠ إلى ٧٠ بالمثل من هؤلاء هم «بي كا كا» و«بي ج» (وحدات حماية المرأة)، ثم تأتي باقي المكونات».

ويعد اشتقاقها، كان سلو اعتبر أن انهيار هذه التحالف «بات قريباً»، وأن مشروع الانفصال الذي تسعى إليه سيتهار خلال الأشهر القليلة القادمة.

لجنة لإنهاء أزمة معتقلي قصور «القاعدة»

قوى كردية: مساعي تركيا لاحتلال عفرين إعاقه لحل الأزمة

«با يا دا»، يسعى إلى فرض «الفدرالية» أمراً واقعاً في الشمال

| وكالات

القوات العراقية الاتحادية إلى مناطق لم تدخلها حتى قبل عام ٢٠١٣. واستنكر المراقبون الانتخابات التي جرت في مناطق ما يسمى «الإدارة الذاتية»، الخاضعة لسيطرة «وحدات حماية الشعب» النزاع العسكرية لـبا يا دا، التي أجرت الجمعية «المرحلة الفائتة» من انتخابات ما تطلق عليه اسم «التفاهم الفدرالي لشمال سورية»، بمشاركة سبع قوائم انتخابية لتقديم مرشحين للمجالس البلدية وما يسمى «المقاطعات».

وبحسب «المفوضية العليا للانتخابات» المكلفة بإدارة الأخيرة فإن «أكثر من ٤٠٠ ألف بطاقة انتخابية تم توزيعها في مناطق الشمال السوري، وما وصل عدد المرشحين إلى ٥٩٤٠ مرشحاً لحمل مناطق الشمال السوري.

مكونة من ٥ شخصيات على رأسهم أبو عبد الكريم، كما تضم أبو مالك الشامي وأبو قتادة الألباني وغيرهم. وأوضح البيان أن هذه اللجنة ستواصل مع أحد ما سمنتهم «مشايخ» مبادرة «الصلح خير»، وتبدأ عملها على إطلاق المعتقلين عبر كفاءتهم. على أن تعهد اللجنة بتجميد النشاطات التصعيدية من الطرفين إلى حين الوصول إلى حل يصب في مصلحة الجهاد الشامي.

وشن مؤخراً مترع «النصرة» أبو محمد الجولاني في محافظة إدلب حملة اعتقالات طالت رموز «النصرة» من المهاجرين الأجانب والذين شكل تواجدهم تهديداً لموقعه.

وترامت الحملة مع معارضة هؤلاء الذين تم اعتقالهم للوجود التركي في إدلب، بعد دخول الجيش التركي بحماية «النصرة» إلى المحافظة، وتحذيراتهم بأن اتفاق «تخفيض التصعيد» في إدلب يرض صراحة على اجنحات «النصرة» ومن ثم خضوا على مستقبل التنظيم المحلي.

التجاوزات بحق المنطقة وأهلها من تعريف للأراضي والاعتداءات المتكررة»، متوعدة بأن تدمر تركيا في حال أقدمت على الهجوم على عفرين، حيث هناك كل الاستعداد لجعلها مقبرة للمحتلين»، بحسب وصفها. وسبق لوزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي، أن نجح إلى اقتراب موعد العملية العسكرية التي من المحتمل أن تقوم بها بلاده في مدينة عفرين الخاضعة لسيطرة الميليشيات الكردية.

في الأثناء، أعلنت «النصرة» أمس في بيان عن تشكيل لجنة لإنهاء أزمة قادة مناصري تنظيم «القاعدة» في سورية الذين اعتقلتهم مؤخراً، بحسب مواقع معارضة.

وجاء في البيان: إن «النصرة» سعت للاستجابة لطلبات «الصلح خير» بعيداً عن الإعلام لحل هذه المشكلة مع الأخ قسام»، إلا أنها لم تكفل بالناجح.

وأضاف البيان: إن «النصرة» استجابت لساعي أبو عبد الكريم بعد حملة الاعتقالات الأخيرة، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة

| وكالات

اعتبر ما يسمى «الرئيسة المشتركة للهيئة التنفيذية في فيدرالية شمال سورية» هدية يوسف، أن محاولة تركيا احتلال مدينة عفرين برييف حلب، هي إعاقه للتسوية السورية وسبب لحرب في هذه المنطقة، في حين أعلن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي تشكيل لجنة لإنهاء أزمة قادة مناصري تنظيم «القاعدة» في سورية الذي اعتقلتهم مؤخراً.

وأنهت يوسف في تصريح نقلته مواقع الكترونية معارضة، الحكومة التركية بالإصرار على احتلال الأراضي السورية وذلك لأجل فرض وجودها وتقبله، مشيرة إلى أن تركيا تتعمد خلق العقبان أمام مساعي إيجاد حل للأزمة السورية، وهو ما قد يتسبب بخلق حرب كبيرة في هذه المنطقة، لذا المطلوب هو أن يحدث تدخل من المجتمع الدولي.

وأضافت يوسف: «حالياً هناك الكثير من

مساع تركية لتعويم «النصرة» اقتصادياً

الأسواق في إدلب تدحض مزاعم الغرب: لا عوائق إدارية أو تقييد من الحكومة

وبنت المصادر، أن السلع التي تدخل لا تشمل مناطق إدلب فحسب بل تصل إلى ريف حلب أيضاً بشقيه الشمالي والشرقي وإدلب وريفها، مبيّناً أن أسباب البضائع يتم بشكل سلس داخل المناطق الخاضعة لسيطرة «النصرة» إلا على حاجز سرمد حيث يتم التدقيق جداً باعتبار أن الحاجز يهدف إلى ضبط الحركة باتجاه معبر باب الهوى، وتحوال «النصرة» الابتعاد عن واجهة السيطرة على هذه الأسواق إذ أوضحت المصادر أن ما يسمى «المجلس المحلي» في كل منطقة هو من يدير السوق، وفي كفرنبل مثلاً يدير السوق القائد العام ما يسمى «جيش إدلب الحر» المنخرط بتحالف مع «النصرة» في ما يسمى «هيئة تحرير الشام»، واسمه فارس بيوش حيث يحصل على مبلغ ١٥٠٠ دولار أمريكي لقاء تأجير محل داخل السوق المكونة من ٥٧ محلاً تجارياً وفق المصادر التي بينت أن السوق ما زالت حديثة لكن العمل جار لبناء ملحقين بها الأول مخصص للبرادات والثاني للتخزين، ولقّنت المصادر إلى أن المبالغ يتم تحويلها إلى «المجلس المحلي».

وعن هدف قيام تركيا بإدخال المواد من باب الهوى رجحت المصادر أن الخطوة التركية تهدف إلى تعويم «النصرة» وإظهارها كطرف مديني يسيطر على الأوضاع سياسياً واقتصادياً وعسكرياً داخل إدلب وتطبيع الوضع داخل إدلب صلصلة «النصرة» بهدف عدم خروج الناس في تظاهرات كما حدث في وقت سابق من صيف العام الحالي بعض القرى والبلدات في ريف المحافظة عندما خرجت تظاهرات على «النصرة».

من شأنها التأثير في حركة السلع والبضائع من وإلى الغوطة، توجهت «الوطن» لرصد الأوضاع الاقتصادية في محافظة إدلب التي تشهد اتفاقاً مماناً. وبعد اتفاق الدول الضامنة لمسار أستانا، روسيا وإيران وتركيا خلال اجتماعات «أستانا ٦» منتصف أيلول الماضي على إقامة «منطقة تخفيض تصعيد» في إدلب، أعلنت تركيا في ٧ تشرين الأول الماضي إطلاق عملية عسكرية في المحافظة بالتعاون بين ميليشيات المسلحين والجيش التركي، هدفت بحسب ما أعلن الأتراك



منظر عام يظهر إحدى ساحات مدينة إدلب (رويترز – أرشيف)

إلى اقتلاع مسلحي «جبهة النصرة» وحلفائها في هيئة تحرير الشام، والقضاء عليهم، بموجب الاتفاق مع الدول الضامنة، لكن الذي حصل لاحقاً أن الجيش التركي دخل في ١٣ من الشهر ذاته برفقة مسلحين وآليات من «النصرة». مصادر أهلية تعمل في القطاع التجاري داخل المحافظة تحدثت لـ«الوطن» عن حركة اقتصادية لافتة تشهدها المحافظة، وخاصة بعد افتتاح سوق في سرايف وأخرى في كفر نبل جنوبي إدلب وأواخر آب الماضي تضاف إليهما سوقا حاس ومرة الثمنان وتعتبر هذه الأسواق بمجملها

من شأنها التأثير في حركة السلع والبضائع من وإلى الغوطة، توجهت «الوطن» لرصد الأوضاع الاقتصادية في محافظة إدلب التي تشهد اتفاقاً مماناً. وبعد اتفاق الدول الضامنة لمسار أستانا، روسيا وإيران وتركيا خلال اجتماعات «أستانا ٦» منتصف أيلول الماضي على إقامة «منطقة تخفيض تصعيد» في إدلب، أعلنت تركيا في ٧ تشرين الأول الماضي إطلاق عملية عسكرية في المحافظة بالتعاون بين ميليشيات المسلحين والجيش التركي، هدفت بحسب ما أعلن الأتراك

■ حلب – الجميلية – مقال صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥ هاتف: ٢٢٧٧٥٦ – ٢٢٧٧٥٧. تليفاكس: ٢١ – ٢٢٧٧٥٧. ■ حصص – بناء البازار غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٥٠٢٠ – ٢٤٥٠٢١. فاكس: ٣١ – ٢٤٥٠٢١. ■ اللذقية – شارع العربي مقابل مالية اللذقية بناء اليازبديو ٣٦ طابق أول هاتف: ٣٣١٢١٨ – ٣٣١٢١٩. فاكس: ٤١ – ٣٣١٢١٨. ■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٣٣٧٤٥٥ – ٤٣ – فاكس: ٣١٣٩٠٠

المكاتب في المحافظات المدير الفني لارا توما مدير التحرير جانبلات شكاي رئيس التحرير وضاح عبد ربه الاشتراك السنوي (٦٠٠) س.ل للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

www.alwatan.sy